

## الأصول في النحو

منه لأن المأمورَ بعضها والمنهي بعضها وقربه أنهما قد أحاطا بالأمر وقال : وليس يجوزُ الخفض عندنا إلا على العطف على عاملين فيمن أجازَه .  
وأما قولُهم : ما كلُّ سوداءَ - تمرَةٌ ولا بيضاءَ - شحمةٌ فقال سيبويه : كأنكَ أظهرتَ كلَّ - مضمرةٍ فقلتَ : ولا كلُّ - بيضاءَ فمذهب سيبويه أنَّ - ( كلُّ - ) مضمرةٌ هنا محذوفةٌ وكذلك : .  
أُكَلِّمُ - امرءٌ - تَحْسَبِينَ - أمراً . . . ونارٍ - توقدُ بالليلِ - ناراً ) .  
يذهب إلى أنه حذف ( كلُّ ) بعد أن لفظ بها ثانية وقال : استغنيت عن تثنية ( كلُّ ) لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب قال : وجاز كما جازَ في قوله : ما مثلُ عبد اللّه - يقولُ ذاكَ - ولا أخيه - وإن شئت قلت : ولا مثلَ أخيه - فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه وتفريقه أن تقول : ما مثلُ عبد ا يقولُ ذاكَ ولا أخيه يكرهُ ذاكَ قال : ومثلُ ذلكَ : ما مثلُ أخيكَ - ولا أبيكَ - يقولانِ ذلكَ فلما جاز في هذا جاز في ذاك .

وأبو العباس C لا يجيزُ : ما مثلُ عبد ا يقولُ ذاكَ - ولا أخيه - يكرهُ ذاكَ والذي بدأ به سيبويه الرفعُ في قولكَ : ما كلُّ سوداءَ - تمرَةٌ ولا بيضاءَ - شحمةٌ والنصب في ( ناراً ) هو الوجه وهذه الحروف شواذٌ فأما من ظنَّ أن من جرَّ آياتٍ في الآية فقد عطف على عاملين فغلطُ منهُ وإنما نظير ذلك قولك : إنَّ - في الدار علامةٌ للمسلمين والبيت - علامةٌ للمؤمنين - إعادة علامة تأكيد وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام كما تعاد ( إن ) إذا طال الكلام وقد ذكرنا هذا في باب إنَّ وأنَّ ولولا أننا ذكرنا التأكيد